BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

أحوال التعليم في مصر

إسماعيل سراج الدين:

مساء الخير جميعا وأهلا ومرحبا بكم في منتدى الحوار، في الحقيقة قبل أن نبدأ في حوار اليوم أحب أن أنقل إليكم تحيات الأستاذ الدكتور عادل أبو زهرة الذي يفوق التزامه المثالية إذا جاز القول، وبعض منكم يعرف أنه كان طريح الفراش ومريضا للغاية وفي المستشفى، ولكنه مُصِرٌّ أن يأتي وأن يكون على وعده معكم اليوم، وهو في الطريق إلى الإسكندرية لأنه ترك المستشفى في القاهرة حتى يحضر هذا الحوار معكم.

ولا أخفي عليكم أننا –أصدقاءه وزملاءه على المنصة– حاولنا جميعا أن نُثنيه عن هذا القدر من الالتزام وقلنا له أن المسألة ليست التزاما وإنما إن لبدنك عليك حقا والمفروض ألا ترهق نفسك إنما هو مُصِرٌّ تماما وهو في الطريق، وأنا وعدته أننا سننتظر وصوله معنا لإدارة هذا الحوار.

إن معرفتي بالدكتور عادل أبو زهرة لا تعود إلى المدة الطويلة التي يعرفه فيها البعض في الإسكندرية، فمعرفتي به نسبيا حديثة، فعندما جئت إلى الإسكندرية منذ عامين أو عامين ونصف وبدأت اتصالاتي بأهل الإسكندرية وكنت مع أستاذنا الكبير الدكتور لطفي دويدار وأصدقاء مثل الأستاذ السيد النحاس وحرمه السيدة مهيبة النحاس طرحنا فكرة أن يكون هناك نشاط لجمعية أهلية لأصدقاء مكتبة الإسكندرية مؤسسة في المجتمع المدني السكندري. وقد تحمس د. عادل جدا لهذه الفكرة، ومن يعرفونه يعرفون نشاطه في جمعية أصدقاء البيئة وجمعية أصدقاء محبي الموسيقى التي وهب نفسه لها، ولهذه النوعية من النشاط الذي يحقق المنفعة العامة والمصلحة العامة، وكان هو المحرك الأول لإنشاء جمعية أصدقاء مكتبة الإسكندرية ويشغل فيها منصب أمين عام مجلس الإدارة.

ونستطيع أن نقول أن بعد حبه للبيئة وللموسيقى، فإن قضية مكتبة الإسكندرية بما تمثله من حرية ومجال للنقاش والحوار وفكرة لاستعادة ليس فقط أمجاد الماضي وإنما أيضا لفتح أبواب جديدة أمام الفكر المصري والإبداع المصري المعاصر وهو ما يشغله كثيرا جدا، فعمل متطوعا مع المكتبة مدة طويلة وساعات طويلة إلى أن بدأنا عدة سجالات وكانت له

اقتراحات من ضرورة أن نبدأ منتدى للحوار في مكتبة الإسكندرية، وحرص جيدا على أن يكون هناك منهج لقضية الحوار وأن تتعدد وتتنوع الموضوعات فلا تسير على وتيرة واحدة وإنما تشمل كل الموضوعات العامة، وأن نحاول أن نكون على قدر كبير من الدقة ونلتزم بالنظام في جلسات الحوار. والوحيد الذي كسر هذا النظام هو صديقي العزيز د.أسامة الباز الذي أعرفه منذ أربعين عاما، فقد كنا تلاميذ سويا ونعرف بعضنا البعض جيدا، قال لي أنا أحب أن أكلم الناس مباشرة فوجدنا الموضوع ليس فيه **formality** الأسئلة والأجوبة، إنما الظاهر أن د. عادل كان لديه من يبلغه فعاتبني بأنني لم أضبط الجلسة كما يجب، وأنه يجب أن يكون هناك وقت للمداخلات وآخر للمتحدثين!

وكم كان متأثرا وهو يحدثني في التليفون عن اعتذاره عن تأخره، وأنا أشارككم في أنه من النادر أن نجد شخصا لديه هذا القدر من الوفاء والإخلاص للعمل والشعور بالالتزام تجاه مسئولياته، لكنني أيضا أرى أنه حاليا مريض جدا فليقوهِ الله وهو على وشك الوصول إن شاء الله.

أما عن موضوع ندوة اليوم فهو شغل مصر الشاغل، وهو يشغلنا جميعا، ألا وهو قضية التعليم. وقد شاءت الظروف أنني قدمت موضوع رسالة الدكتوراه الخاصة بي بعنوان "قضية التعليم ودور التعليم في التنمية"، وشاءت الظروف أيضا أنني صدرت هذه الرسالة –منذ أكثر من ثلاثين عاما– برسم كاريكاتيري، وكان ذلك غريبا جدا في ذلك الوقت إلا أنني وجدت أن هذا الرسم يشير إلى مشكلة المشاكل بالنسبة لقضية التعليم ليس فقط في مصر وإنما في الدول النامية بصورة عامة. وكان هذا الكاريكاتير يصور ملكا متربعا على شُرفة وينظر مخاطبا جمهورا كبيرا أمامه ويقول لهم أنه مهتم بأن يصبح هذا الشعب أكثر شعب متعلم في العالم ولذلك أمر أن يُمنح كل واحد من أفراده شهادة!!

وكان جزء من رسالتي ينص على أنني أخشى أن العملية التعليمية في الدول النامية بصورة عامة تتجه –تحت ضغط اجتماعي وسياسي– إلى تمرير أعداد كبيرة من الناس وإعطائهم شهادات، مع أن ذلك من الممكن أن يُفرغ جزء من العملية التعليمية من مضمونها ويُبعد التركيز على أن يكون تركيزا على "تعلم التعلم"، وعلى أن تكون العملية التعليمية بهدف "حب المعرفة" وبناء لثقة الشخص في ذاته وأمور أخرى تمثل جزء أساسيا منها.
وأظن أن الكثير منا ممن لهم أبناء وبنات في مدارس وجامعات قلقون من ظواهر اتسمت ببعض هذه السلبيات التي أتحدث عنها. والقضية أمامنا ليست مجرد تحليل سلبيات، وإنما هي طرح تصورات وبدائل أخرى عن كيفية التركيز على

العملية التعليمية بحيث إننا نصل إلى ما هو أنسب وما هو أحسن للتعليم. ومعنا اليوم اثنان من كبار الأساتذة الأفاضل وسوف يقدمان لنا وجهة نظرهما في قضية التعليم، واسمحوا لي أن أقدم الأستاذين الفاضلين:

الأستاذ الدكتور قدري حفني أستاذ علم النفس في جامعة عين شمس، موضوع رسالة الدكتوراه "الشخصية الإسرائيلية" وهو عميد معهد الدراسات العليا للطفولة سابقا وله باع كبير في كل ما يخص التعليم في مصر، والأستاذ الدكتور محمد عبد الظاهر الطيب أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية التربية جامعة طنطا سابقا ورئيس رابطة التربية الحديثة وعضو المجالس القومية المتخصصة والمجلس القومي للتعليم ورئيس اللجنة التنفيذية لكليات التربية في اتحاد الجامعات العربية وسوف يطرح علينا موضوع "واقع التعليم في مصر والجهود المبذولة للتطوير والمعوقات وطرق التغلب عليها"، ونريد أن نركز على طرق التغلب عليها.

وأريد أن أذكركم أنه يومي ٢٤ و٢٥ أكتوبر نحتفل بالراحل الكبير الدكتور طه حسين وهو غني عن التعريف في مصر لكن بصفة خاصة كونه أول رئيس لجامعة الإسكندرية وكان له دور كبير في المجتمع السكندري. والقدوة التي يمثلها د.طه حسين جعلتنا نطلق على مكتبة المكفوفين في مكتبة الإسكندرية "قاعة طه حسين" للتذكرة بما يمكن أن يحققه أي شخص بعون الله وبإرادة حديدية وبذكاء ثاقب ما حققه طه حسين. وطه حسين دائما هو الغائب الحاضر في أي موضوع حواري في مصر من الأدب إلى اللغة إلى التراث وحتى إلى التعليم، وطبعا لا ننسى أنه هو الذي قال "التعليم كالماء والهواء" وكان له الفضل الأكبر في طرح قضية مجانية التعليم والتركيز على أهمية التعليم الأساسي للجميع. فنرجو أن يحضر كل المهتمين بالتعليم والحاضرين اليوم أيضا، يأتون ليشاركون يومي ٢٤ و ٢٥ أكتوبر حيث سنتشارك مع جمعية أصدقاء المكتبة لنحيي ذكرى طه حسين. وأحب أن أنبهكم أن القصيدة التي كتبها نزار قباني في تأبين طه حسين من أقوى القصائد، وأحيانا تجرح فهي قصيدة لاذعة لكن بها تذكرة بما أنجزه طه حسين. وطه حسين يحظى باهتمام كبير من العديدين خارج مصر الذين يهتمون بتحضير رسائل الماجستير والدكتوراه عنه وعن أدبه وعن فكره وكان لي صلة خاصة به لأن حمايا–رحمه الله– د. إبراهيم مدكور كان يعمل معه كأمين عام مجمع اللغة العربية أثناء رئاسته للمجمع لمدة عشرين سنة ثم خلفه رئيسا وصار د. شوقي ضيف أمين المجمع والآن هو رئيسه، فإسهامات د. طه حسين كانت تعيش معي في البيت عن طريق هذه الصلة العائلية الوطيدة.

وأرجو أن نبدأ الآن في الحديث عن "قضية التعليم في مصر" ولأننا في انتظار وصول الدكتور عادل أبو زهرة فسنخرج عن القاعدة ونبدأ بحوار مفتوح حول قضية التعليم وقبل أن يبدأ عرض المتحدثين.

عبد المحسن كُميل (أستاذ بكلية الزراعة):

في الحقيقة، نحن سعداء بهذا اللقاء والنخبة الطيبة الموجودة ود. محمد الطيب الذي أسند إليه الآن رئاسة مجلس إدارة المعاهد القومية، ونتمنى جميعا أن تكون الخطوة القادمة إن شاء الله ثورة علمية سواء في المدارس أو في كل نظام التربية والتعليم لأننا جميعا في حاجة إلى هذه الدفعة القوية، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن تكون لنا يد في هذه الكوكبة العلمية الطيبة التي يدلي كلٌ فيها بدلوه في سبيل إصلاح مسار التعليم.. وشكرا.

كمال إسحاق (مهندس معماري):

طبعا، نحن نعرف أن مشكلة التعليم في مصر كبيرة جدا، فأرجو من السادة المتحدثين ألا نستغرق في ذكر العيوب والمساوئ لأنها كثيرة جدا، فنحن نريد أن يعطينا المتحدثان قوة وأمل في الأفكار الإيجابية، يعطوننا روشتة للعلاج ويا ليتنا نخرج من هذا الحوار بتوجيهات تُرفع للمسئولين وتكون بداية طيبة لإصلاح التعليم في مصر.

إسماعيل سراج الدين:

أريد أن أطمئنكم على شيء، فقد عملت سنوات طويلة جدا في قضايا التنمية والإصلاح وبصفة خاصة في قضايا تنمية التعليم وإصلاحه وهناك مشكلات ومعوقات وتحديات فإنه يوجد أيضا تجارب ناجحة كثيرة من الممكن أن نستأنس بها في شتى أنحاء العالم عن قضية إصلاح التعليم التي يمكن من خلالها أن نتحدى كل المشكلات والمعوقات. أما بالنسبة لما ذكر عن تقديم توصيات للمسئولين فهذا منتدى للحوار وليس مؤتمرا سياسيا، وإن كان هناك شخصيات لها صلات سياسية معنا فمن الممكن أن تُبَلِّغ آراءنا. ولكنني أؤكد لكم أن الرأي أو جزء كبير مما سنقوله ليس غائبا عن الكثير من القائمين على هذه المسألة لكن جزءاً من التنفيذ يكون صعبا.

ماجدة أحمد سيد (مهندسة وعضو في جمعية أصدقاء المكتبة):

لي طلب عند المتحدثين وهو أن يُذكر نبذة عن كتاب "تطوير العلم" لسيادة الوزير حسين كامل بهاء الدين الذي لم يسعدني الحظ أن أقرأه وكيف نستطيع أن نطبقه عمليا في بعض المدارس.

محمد الطيب:

سيادة الوزير ليس له كتاب بهذا الاسم! إنما له ثلاثة كتب –ليس من بينها العنوان المذكور– وهذه الكتب هي "مفترق الطرق"، "في ظل العولمة" و"عالم بلا هوية".

صلاح الجبالي (أستاذ جامعي في ألمانيا):

أنا أستاذ قانون، ومنذ حوالي شهر فوجئت بأن الأساتذة زملائي يقولون لي أن هناك أستاذا يقدم للحصول على وظيفة أستاذ في كلية التربية والموضوع الذي يتقدم به للحاضرين هو "التعليم في مصر"، فكانت مفاجأة لي أن يناقش هذا الموضوع خارج حدود جمهورية مصر العربية! في الحقيقة، ما أستطيع قوله من المؤتمرات التي حضرتها عن التعليم في مصر أستطيع أن أقول أن المشكلة قُتلت بحثا ونحن جميعا نعلم ما هو الداء وما هو الدواء لكن المشكلة تتلخص في من يقوم بتنفيذ التوصيات وتطبيق ما يراه الخبراء، وملحوظة أخرى أن أغلب الوزراء الموجودين في مصر وزراء متخصصون – على الرغم من إنني لا أؤمن بتخصص الوزراء– إلا أن وزارة التعليم هي الوزارة الوحيدة التي تَعاقَب فيها وزراء سياسيون!

إسماعيل سراج الدين:

أقول للمتحدثين أن هذه تصورات عن بعض الأسئلة التي ستردون عليها، ولكن بالنسبة للتعليق الأخير، في الحقيقة غير واضح المقصود منه إذ إنه بصورة عامة يشغل من يتصدى لمنصب وزير منصبا سياسيا في المقام الأول، وهناك دولا بأكملها تمنع أن يصل أحدهم لمنصب وزير إذا لم يكن سياسيا مثل إنجلترا، فلو لم يكن المرشح عضوا في البرلمان فلا يجوز له أن يكون جزءا من الوزارة، ويُرقى الفنيون إلى مستوى وكيل وزارة فقط، إنما الوزير يضع سياسة وهو عضو مجلس الوزراء ومنوط به أن ينفذ سياسة الدولة، فوجود شخص سياسي في هذا المنصب هو شيء طبيعي في دول كثيرة جدا، في فرنسا في تكوين الوزارات وفي الولايات المتحدة وفي دول أخرى كثيرة جدا وهو جزء من طبيعة عمل الوزير وحتى

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

أن العُرف جرى أن نتكلم في سياسة التعليم، سياسة الري، فهي في الأصل سياسة أما البرنامج التنفيذي فهو مهمة الفنيين في أي إدارة.

صلاح الجبالي (أستاذ جامعي في ألمانيا):

لقد أوضحت أنني ضد سياسة أن يكون الوزير متخصص حتى يكون كلامي واضحا، لكن الوضع هنا مقلوب، فكل الوزراء متخصصون ما عدا وزير التربية والتعليم فهو وزير سياسي وهو ما لا أفهمه!

طارق القيعي (أستاذ وعميد كلية الزراعة):

في الحقيقة يا د.إسماعيل، سوف أتحدث في موضوع شائك قليلا.

إسماعيل سراج الدين:

لا يوجد موضوع شائك، فكل شيء مفتوح للحوار وكلنا أصدقاء.

طارق القيعي (أستاذ وعميد كلية الزراعة):

لكنه شائك فعلا لأنه خاص بمجانية التعليم التي كلما ذكرتها أجد هجوما كالعادة، وأقولها مرة ثانية وثالثة ورابعة عندما أتحدث عن مجانية التعليم فإنما أتكلم عن ترشيد مجانية التعليم، وأنا أقولها عن خبرة أربع سنوات كعميد كلية، لن يستقيم وضع التعليم في الجامعة طالما عندنا هذا النظام لمجانية التعليم الذي أسيء استخدامه في الجامعة. واليوم يظل الطالب طالبا ١٢ أو ١٣ سنة لا يريد أن يتخرج لأن أهله ينفقون عليه، ولا يريد أن يتخرج حتى لا يذهب إلى التجنيد ويظل في الجامعة دون أن يفعل شيئا ويعطل من وراءه. وأقول لحضرتك شيئا آخر، لقد قمنا بعمل تقسيم في الكلية فوجدنا أن الطالب يتكلف ٩٧٥ جنيها مصريا في السنة، فلو حسبناها سنرى كم ننفق على الطالب غير الناجح. واليوم إن لم نرشد المجانية وجعلنا الطالب الذي يرسب أو ينتقل إلى السنة التالية بمواد أن يتحمل نتيجة أخطائه فلن تستقيم هذه العملية التعليمية أبدا. ومثلما اقتحمنا وبقوة مشكلة المالك والمستأجر في الأرض الزراعية، فأعود وأقول أنه لن تستقيم العملية التعليمية بدون اقتحام مماثل. وأقول مرة أخرى ترشيد المجانية وليس إلغائها وإنما أن تُعطى مجانية التعليم لمن يستحقها.

وقد عدت لتوي من الصين وقد رأينا تجربة الصين في التعليم وهي دولة الشيوعية والاشتراكية وحتى لا نتمسح بالاشتراكية في موضوع المجانية، فالصين نفسها تفتح جامعاتها برسوم للمتفوقين.. وشكرا.

إسماعيل سراج الدين:

شكرا يا دكتور.. من الممكن طبعا أن نستأنس بتجارب كثيرة جدا، فالمكسيك مثلا بها الجامعة القومية زاد فيها أعداد كبيرة جدا ففيها حوالي ٢٦٠٠٠٠ تلميذ في الجامعة وعليها ضغوط كثيرة جدا وطرحت فيها قضية المجانية فحدث اعتصام في الجامعة لمدة ١١ شهر لهذا السبب. إنما هذا لا يمنع وجود مراكز التميز في الجامعة. وأرى الآن أن الدكتور عادل أبو زهرة قد وصل بسلامة الله فلنحييه جميعا.

عادل أبو زهرة:

مساء الخير وأشكر حضراتكم على انتظاري وعلى تجشمكم عبء الحضور اليوم، وأشكر د. إسماعيل سراج الدين على كل شيء قدمه لي في محنة مرضي الأخيرة، وأشكر ضيفينا الكريمين الأستاذ الدكتور قدري حفني والأستاذ الدكتور محمد الطيب على تجشمهما مشقة الحضور والتفضل بتشريفنا وأنا سعيد بوجودهما. ولا يفوتني كذلك أن أشكر الأستاذ الدكتور إسماعيل سراج الدين على تفضله بمشاركتنا الليلة على الرغم من مشغولياته الكثيرة.. والكلمة الآن للأستاذ الدكتور قدري حفني .. فليتفضل.

قدري حفني:

السادة الحضور.. إننا جميعا على علاقة ما بأحوال التعليم: متعلمين ومعلمين ومفكرين وعوام. علاقتنا بالتعليم علاقة تعرض وممارسة. لكننا في عصر التخصص العلمي، وهناك تخصص بل تخصصات في أحوال التعليم وفنيات العملية التعليمية تضمها مظلة ما يُعرف بعلوم التربية. ولست للأسف من أبناء هذا التخصص، لست سوى باحث في علم النفس الاجتماعي.

ولكن يهون من شعوري بالقصور أمران: الأمر الأول أن شريكي في هذا اللقاء متخصص أصيل في الموضوع، والأمر الثاني الذي شجعني وخفف عني اعتقادي اعتقادا راسخا أن التعليم وأحواله أشبه في ظروفنا الراهنة بقضايا الحرب والسلام، تلك القضايا التي يحسن أن يتسع تناولها ليشمل نطاقا أوسع من دائرة أهل الاختصاص.

علم النفس الاجتماعي، مجال تخصصي، يهتم أول ما يهتم بأحوال الجماعات. تصرفات أفرادها ورؤاهم لحاضرهم ولماضيهم ومستقبلهم. علم يهتم بسلوك العامة، ومن هذا المنطلق فقد حاولت أن أبدأ بتبين ملامح رؤية أولئك العامة لمشكلات التعليم الراهنة في مصر. ولا أزعم أنني قمت بدراسة علمية مضبوطة شاملة، فقد اعتمدت فحسب على معايشتي الحياتية المباشرة بالإضافة إلى نظرة متأنية لما تعكسه أجهزة الإعلام المقروءة والمرئية في هذا المجال. إنه كم هائل من الكتب والمقالات والأحاديث الصحفية والتليفزيونية. آلاف البيانات والمقارنات والجداول الإحصائية والاستشهادات والشهادات والإحالات.

ولعلي لا أضيف جديدا إذا سردت على مسامعكم ما خلصت إليه، شكاوى أولياء الأمور عديدة ولعل في مقدمة شكاواهم ارتفاع تكاليف الدروس الخصوصية، واضطرارهم للاعتماد عليها بشكل أساسي ليس لكي ينجح الأبناء فحسب –كما كان عليه الحال بالنسبة للأبناء المتعثرين كما كان يحدث في الجيل السابق– بل لكي يحصلوا على مجموع مرتفع في ظل ارتفاع أعداد الحاصلين على أعلى الدرجات إلى جانب اتساع الفجوة بين تكلفة تعليم الخاصة وتعليم العوام ويؤكد أولياء الأمور بحق أنهم يبذلون ما يفوق طاقتهم لضمان أفضل مستوى متاح لتعليم أبنائهم، إنهم أبرياء من سلبيات أحوال التعليم في مصر.

شكاوى المدرسين عديدة أيضا، المرتبات متدنية، ورغم ذلك فإنهم يبذلون أقصى طاقتهم لأداء ما هو مطلوب منهم. إنهم أيضا أبرياء من سلبيات أحوال التعليم في مصر. أبناؤنا من التلاميذ والطلاب يرون أنهم يجدُّون في التحصيل بدليل ارتفاع مستوى الدرجات في الثانوية العامة ارتفاعا مضطردًا، إنهم أبرياء من سلبيات أحوال التعليم في مصر. وزارة التربية والتعليم تعترف بوجود سلبيات في أحوال التعليم في مصر على رأسها زيادة تكلفة التعليم على ميزانية الدولة، إلى جانب مشكلات الدروس الخصوصية والكتاب الموازي للكتاب المدرسي وتزايد المشكلات السلوكية من غش في الامتحانات وعنف في التعامل إلى آخره. ولكنها تبرز بالأرقام والمستندات بل والشهادات الدولية أن الدولة لا تألوا جهدا في نشر وتحسين التعليم.

الجميع إذن يجأرون بالشكوى من أحوال التعليم في مصر، يستوي في ذلك التلاميذ وأولياء الأمور والمدرسين بل والمسؤولون عن التعليم كذلك. ومن ناحية أخرى فإنهم جميعا يعلنون وبأعلى الصوت، أنهم أبرياء من أية سلبيات تشوب تلك الأحوال، وأنهم يبذلون فوق ما في طاقتهم، بل ويوثقون براءتهم بكافة أشكال التوثيق والإثباتات الممكنة، ولا

أظنهم يجاوزون الحقيقة كثيرا. أين المشكلة إذن؟ هل ثمة متهم غريب خارج هذه الحلقة؟ ثم هل هذه المشكلات جديدة؟ ترى متى نشأت؟ ومتى تفاقمت وبلغت ذروتها؟ أم أنها لم تبلغها بعد؟ هل هي في سبيلها للتصاعد؟ أم أنها آخذة في الذبول؟

فلنتفق بداية أن مثل تلك المشكلات لا تظهر فجأة، بل أزعم وقد أكون مخطئا أن الغالبية العظمى من مشكلات التعليم التي نحن بصددها ترجع بجذورها إلى بعيد، ولا يسمح المجال للتفصيل. ترى هل يعني ذلك أنه لا جديد هناك؟ الإجابة بالقطع لا. هناك جديد بل وخطير، الجديد ليس بزوغ ظاهرة من عدم، بل ولا مجرد الاتساع الكمي لظاهرة معينة، بل تحول الاستثناء إلى قاعدة وتحول المرفوض إلى مقبول.

إن ذلك الجديد والخطير إنما وقع خلال السبعينات، وبالتحديد فإنني أتصور أن ما جرى ويجري في مجال التعليم إنما هو وجه من استحقاقات هزيمة يونيو ١٩٦٧ التي مازال سدادها جاريا. لقد كان أكتوبر ١٩٧٣ انتصارا وردا لاعتبار العسكرية المصرية، ولكنه للحقيقة لم يكن كافيا لسداد المستحقات الاجتماعية الباهظة لهزيمة ١٩٦٧، خاصة مع ارتفاع أسعار البترول وزيادة رخاء دول الخليج وبالتالي زيادة أعداد المدرسين المصريين المتدفقين إلى هناك.

كانت هزيمة ١٩٦٧ نقطة البداية لتغيرات عميقة في بنية المجتمع المصري، وأحوال التعليم جزء من نسيج أحوال الوطن الذي اجتاحه إعصار ١٩٦٧، حيث شهدت السبعينات إثر هزيمة ١٩٦٧، موجة كثيفة من هجرة أعداد كبيرة من المهنيين والعمال من أبناء ثورة يوليو إلى دول الخليج البترولية، خاصة المملكة العربية السعودية وتزايدت كثافة تلك الموجات والتقى هؤلاء بجيل سبقهم إلى هناك منذ منتصف الخمسينات فرارا من العسف الناصري بجماعة الإخوان المسلمين، واندمج الجميع في المناخ الفكري والقيمي والاجتماعي السائد هناك. ولم يكن غريبا لأن يلقى ذلك المناخ هوى لديهم. إنهم قادمون من وطن مهزوم لا يعرفون سببا عقلانيا لهزيمته، لم تقدم أجهزة الإعلام القومية الاشتراكية تفسيرا مقنعا لما حدث، وأصبحوا مهيئين لانتشار التفسير الديني للهزيمة. وكان من الطبيعي تماما أن يترك المناخ الفكري السائد في هذه الدول بصماته عليهم ليعودوا إلى أوطانهم وقد تشبعوا به.

من تلك البصمات، الإيمان بأن تدهور واقع المسلمين يرجع أساسا إلى ابتعادهم عن صحيح الدين واقترابهم من العلمانية، وكان من تلك البصمات أيضا أن العنف هو السبيل الأمثل لسيادة الحق. وثمة بصمة ثالثة لعلها الأخطر والألصق

بموضوعنا، لقد امتص هؤلاء الأبناء منظومة قيمية يغلب فيها الشكل على المضمون والهدف على الوسيلة، والمظهر على الجوهر والشعائر على المعاملات وعاد الأبناء بمدخراتهم وقيمهم ليصبحوا بمثابة الضمير الجديد للأمة.

ولو أعدنا النظر فيما أشرنا إليه من مشكلات تعتور أحوال التعليم في بلادنا لاتضحت الصورة، في ظل هذا المناخ القيمي يصبح من الطبيعي تماما أن تكون "الشهادة" هي الهدف بصرف النظر عن نوعية المضمون، ويصبح "الغش" وسيلة مشروعة لتحقيق ذلك الهدف خاصة إذا ما اعتبرناه نوعا من "المساندة" أو "التكافل"، ويصبح التمايز الحاد بين مصروفات تعليم العامة وتعليم الخاصة مع تدهور المضمون الحقيقي لكل منهما شكلا مقبولا من تفاوت الأرزاق، ويصبح الفصل بين الجهد المبذول في العمل والعائد المادي أمرًا لا يثير اندهاشا. ويصبح "العنف" بكافة أشكاله هو السبيل الأمثل للمكانة والنفوذ.

ما الحل إذن؟ ما العلاج؟ أستأذنكم في استعارة النموذج الطبي. لا سبيل لعلاج المريض إلا عبر تشخيص دقيق للمرض. تشخيص يتجاوز الأعراض الظاهرة التي تكون عادة ملحة مؤلمة، ليصل إلى السبب الذي يكون عادة خافيا صامتا، وبدون ذلك يظل المريض مريضا حتى لو اختفت بعض الأعراض. لقد كان من نتائج كارثة يونيو ١٩٦٧ أن أصيب جهاز المناعة لدى الشعب المصري بوهن شديد، ومن خلال ذلك الوهن تسلل المرض لتنتشر أعراضه فيما بعد في أحوال الحياة المصرية كلها وليس في أحوال التعليم فحسب. ومن ثم فإن محاولات إصلاح التعليم مهما كان الجهد المبذول في تحقيقها وهو جهد هائل بالفعل، تظل تلك الجهود قاصرة طالما تركزت على مجموعة الأعراض التي تعاني منها الحالة التعليمية، دون أن تتسع المعالجة لتشمل الأعراض التي تعاني منها الأحوال المصرية، ولتتجاوز هذه الأعراض الظاهرة سعيا لتحديد سبب العلة والتصدي له.

لا أظن أن ثمة وصفة جاهزة لعلاج أحوال التعليم في بلادنا، ليس العلاج مجرد تغيير في المناهج والمقررات، أو تعديل لنظم الامتحانات، أو تدريبات متقدمة للمعلمين، أو زيادة في أعداد المدارس. كل تلك الأمور جيدة ومطلوبة وتحدث بالفعل، إنما يمكن العلاج في استعادة كفاءة جهاز المناعة المصري بحيث يستطيع التخلص من الشوائب التي تسللت إليه وعلقت به وهو أمر ليس بالمستحيل إذا ما صح العزم.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

وإني لموقن أن الشفاء قادم لا محالة، ولعل التقلصات الاجتماعية العنيفة التي تشهدها المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج قد تكون نذرا ولا أقول بشائر تنبئ بالشفاء القادم.

عادل أبو زهرة:

شكرا للأستاذ الدكتور قدري حفني على هذا العرض الموجز، والكلمة الآن للأستاذ الدكتور محمد الطيب الأستاذ بكلية التربية جامعة طنطا.

محمد الطيب[1]:

في البداية أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور إسماعيل سراج الدين والأستاذ الدكتور عادل أبو زهرة على هذه الدعوة الكريمة كما أشكر الأستاذ الدكتور قدري حفني الذي سمح لي أن أكون مصاحبا له في هذه الندوة. وأهنئكم بهذا الشهر المبارك –شهر أكتوبر– وأيضا بأعياد انتصاراته التي لمسها بكل القدرة وبكل الكفاءة أستاذنا الدكتور قدري حفني وربط بينها وبين الصحوة التي حدثت لشعبنا وإن كانت لم تصل إلى تقوية مناعته في هذا المجال.

وسوف أنتقل بكم إلى بعض الأرقام التي تؤكد الفكرة والتي طرحها أستاذنا الدكتور قدري حفني بأننا لا ينبغي أن ننظر إلى مشكلة التعليم بمعزل عما يحدث في المجتمع ككل. وكما يقول أساتذتنا في مجال التربية "كما يكون المجتمع تكون التربية." فالتعليم جزء في هذا المجتمع وكما يقول علم النفس فإن الجزء يخضع للكل وليس العكس.

فاسمحوا لي أن أنتقل بكم من التفكير الراقي المرتفع التنظيري إلى بعض الأرقام التي توضح واقعنا لكي نفهم مشكلات التعليم على أرضية من هذا الواقع.

وفي البداية أقول لا يستطيع أي منصف إلا أن يسجل تقديره للجهود غير العادية التي تبذلها الدولة في تطوير التعليم. فمنذ أن أعلن الرئيس أن التعليم هو المشروع القومي لمصر والعمل لم يتوقف على كل المستويات وفي كل الجبهات، ولغة العلم تحتم علينا أن نضع أمام أعيننا معايير الإنجاز لكي نقيس على أساسها مقدار ما تحقق وأيضا مقدار ما نريد تحقيقه.

١ النص المرفق يحتوي معظمه على كل ما تقدم به أ.د. محمد الطيب أثناء الندوة، إلا أن الجداول –والتي تعرَّض أيضا لبعضها– تم إدماجها كاملة في هذا النص.

- ففي نوفمبر عام ١٩٩١ قال السيد الرئيس "لابد أن نصارح أنفسنا بأن الأزمة التي يمر بها التعليم في مصر أصبحت تنعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج ورغم أنها تنهك موارد الدولة وإمكانات الأسرة إلا أن المحصلة تأتي ضعيفة متواضعة".

- من هذا التشخيص الدقيق انطلقت كل الجهود في إجراء الدراسات وكانت الخطوات الفعلية في بداية التسعينات لمواجهة المشكلة وكانت الإنجازات بالأرقام:

- في مجال التوسع الكمي في المباني المدرسية: تشير الإحصاءات إلى أن ما تم إنشاؤه في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٢ بلغ ١٢٣٥٠ مدرسة في حين أن ما تم إنشاؤه من مدارس في الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩١ بلغ ٦٠٩٢ أي أنه في الإحدى عشرة سنة الماضية تم إنشاء عدد من المدارس يزيد على ضعف ما تم إنشاؤه تقريبا في نحو عشرة أعوام.

- في مجال تحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ: فلقد بلغت نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ (٩ر٩١%) وبلغت نسبة التسرب في التعليم الابتدائي (٨٧ر٠ %) بعد أن كانت في عام ١٩٩٢/١٩٩١ (٣ر٨٥ %) كما انخفضت نسبة التسرب للإناث لتصل إلى (٦١ر٠%) بعد أن كانت في عام ١٩٩٢/١٩٩١ (٥ر٦%).

- تضييق الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث: وذلك من خلال توفير فرص تعليمية كافية ومناسبة ومتنوعة فقد بلغت نسبة الزيادة في تعليم البنات (٢ر٣٤%) من خلال الفترة من عام ٩٢/٩١ إلى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ في حين كانت الزيادة في تعليم البنين في نفس الفترة ٩ر٢٠%.

- تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة: فلقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المدارس ٦١ر١٢٧% أما بالنسبة للفصول فقد بلغت ٤٣ر٨٩% مما أدى إلى الزيادة في استيعاب مزيد من التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة حيث بلغت الزيادة (٧٩ر١٠٠%).

- تكوين المعلم ورعايته: لقد بلغت الزيادة في أعداد المعلمين بين الفترة من عام ٩٢/٩١ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ٢٢٢٤٢٤ معلما، وبلغ عدد المتدربين في مراكز التدريب المختلفة من المعلمين ٢٧٤١٠٦ معلمين، كما بلغ

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

عدد المتدربين بمراكز التطوير التكنولوجي في الفترة من ٢٠٠١/٩/١ إلى ٢٠٠٢/٩/١ نحو ٢٥٥٠٤٢ معلما وكان إجمالي المعلمين المبعوثين للخارج من عام ٩٤/٩٣ إلى عام ٢٠٠٢ نحو ٨٨١٩ معلما.

- المدرسة المنتجة: وتهدف المدرسة المنتجة إلى القضاء على الفجوة بين المدرسة وسوق العمل وكذلك الفجوة بين المدرسة والبيئة، كما تهدف إلى القضاء على الفجوة بين التعليم النظري والتعليم العملي وربط النظرية بالتطبيق.

- استخدام المنهج العلمي في عملية التطوير: وتمثل ذلك في تشكيل لجان متخصصة للتطوير وإجراء البحوث والدراسات، وليس أدل على ذلك من إجراء دراسة مقارنة للتوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم والمنهج العالمي–مشروع التوجهات العالمية للرياضيات والعلوم وإجراء دراسات متعددة قامت بها المراكز والجهات البحثية ممثلة في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوى ومركز تطوير المناهج وإعداد المواد التعليمية والإدارة العامة للبحوث التربوية.

- المشاركة المجتمعية واللامركزية: وذلك من خلال تحقيق الإطار الديموقراطي لإصلاح التعليم وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.

ولقد تمثل ذلك في المؤتمرات القومية:

١. مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي فبراير ١٩٩٣ .
٢. مؤتمر تطوير التعليم الابتدائي نوفمبر ١٩٩٤.
٣. المؤتمر القومي للتربية الخاصة نوفمبر ١٩٩٥.
٤. مؤتمر تطوير إعداد المعلم وتدريبه ورعايته نوفمبر ١٩٩٦.
٥. المؤتمر القومي للموهوبين إبريل ٢٠٠٠ .
٦. اللقاءات التحضيرية (٢٥ جلسة تحضيرية) للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي.
٧. المؤتمر القومي حول دور الجمعيات الأهلية والمشاركة المجتمعية في تطوير التعليم ٢٠٠٣.

كما تمثل في اللقاءات من خلال وسائل الإعلام والفيديو كونفرانس وكذلك مجالس الآباء والمعلمين ومجالس الأمناء والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي ومجلس مديري المديريات.

- اقتحام عصر التكنولوجيا: ولقد تمثل ذلك في تدعيم البنية الأساسية لتكنولوجيا التعليم واستمرار دعم القنوات والبرامج التعليمية وإنشاء مشروع التعليم الإلكتروني وإنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية واستمرار دعم المراكز التعليمية المتطورة.

وفي هذا الإطار الذي يصعب تلخيصه وعرضه في مقال واحد كان للطفولة المبكرة مكانها في منظومة تطوير التعليم، ولقد كانت الجهود في مجال الاستثمار الأمثل للطفولة المبكرة تستوحي جهودها من توجيهات السيد الرئيس محمد حسني مبارك والتي تعكس حرصه البالغ على ضرورة أن ينال الطفل المصري ما يستحق من عناية واهتمام بتعبئة كافة الجهود لدعم قدراته على الاستخدام الفعال لأدوات العصر من العلوم والتكنولوجيا ليتمكن الفاعل مع تحديات الألفية الثالثة وتزويده بالقدرات والخبرات التي تعينه على المنافسة: ولقد توج الزعيم والقائد اهتمامه غير المحدود بالطفل بإعلانه العقد الثاني ٢٠٠٠/٢٠١٠ عقدا لحماية الطفل المصري ورعايته.

- وفي هذا الإطار فقد تم إنشاء مراكز للتدريب في مجال رياض الأطفال وكذلك مراكز للوسائل التعليمية في هذا المجال وتقوم الوزارة حاليا بإنشاء مشروع لتنمية الطفولة المبكرة بالتعاون مع جهات دولية وعربية يتضمن مركزا إقليميا للتدريب في هذا المجال كما يتضمن مركزا لانتاج البرمجيات اللازمة لهذه المرحلة فضلا عن إنشاء روضة نموذجية تجريبية.

- ولقد أوفدت الدولة حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ في بعثات إلى إنجلترا والصين ١٥٠ معلمة رياض أطفال كما أن عدد المقبولين في رياض الأطفال في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ كان ٤١٣٧٢٥ طفلا في حين أن العدد في عام ١٩٩١/١٩٩٢ كان ٢٢٣٠٥١ طفلا ومعنى ذلك أن الزيادة ٨٤ر٨٥% وتضع وزارة التربية والتعليم استراتيجية متدرجة لاستيعاب الأطفال في سن ٤ سنوات في رياض الأطفال بحيث يتم الاستيعاب الكامل في عام ٢٠١٧.

- ومن حيث عدد معلمات رياض الأطفال فقد كان في عام ٩٢/٩١ (٩١٦٢) معلمة وأصبح في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ (١٧٧١٨) معلمة.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

- كما نفذت الوزارة بالتعاون مع الأساتذة المتخصصة في الجامعات برنامج التنمية الشاملة للطفولة المبكرة وكان من أهداف البرنامج وضع معايير لقياس نمو الطفل المصري في جميع الجوانب.

- ولقد كان للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة نصيبهم من الاهتمام فلقد تم إنشاء مدارس وفصول رياض أطفال لهؤلاء الأبناء.

- وكان الاهتمام لتجربة الدمج التي يهتم بها العالم كله في تنشئة ذوي الاحتياجات الخاصة موضع التنفيذ فلقد تم إنشاء ٢١٣ فصلا تضم ١٧٠٠ طفا من ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المدارس الابتدائية العادية. وتقوم الوزارة الحالية بالاستعانة بأساتذة متخصصين من كليات التربية لتقويم هذه التجربة وتطويرها والتوسع فيها.

- وفي إطار قيام وزارة التربية والتعليم بإعداد معايير للتعليم (مستويات معيارية) في كل الجوانب:

المعلم – المدرسة الفعالة – المنهج – الإدارة، فإن الاهتمام بوضع معايير لمرحلة رياض الأطفال أصبح موضع التنفيذ.

ويتركز العمل في تنمية وتطوير الطفولة المبكرة على استراتيجية تتضمن خمسة محاور:

المحور الأول: المفاهيم القانونية:

وتستند إلى أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٩٧ ولقد صدر هذا القانون بعد أن أعلن السيد رئيس الجمهورية العقد الأول لحماية الطفل المصري ورعايته (١٩٨٩–١٩٩٩) وفي إعلان العقد الثاني (٢٠٠٠/٢٠١٠) أكد السيد الرئيس على أهمية التوسع التدريجي في إنشاء رياض الأطفال لتصبح جزءا من مرحلة التعليم الإلزامي المجاني.

المحور الثاني: المفاهيم المرتبطة بتنمية الطفولة المبكرة:

- أن فرص النمو السوي تزداد عند الأطفال إذا أتيحت لهم فرصة الرعاية في سن ما قبل المدرسة.
- أن الطفل في نموه وحدة لا تتجزأ.
- أن كل طفل يملك منذ اليوم الأول لتكوينه القدرة على النمو والتطور.
- امتلاك الأطفال لذكاءات متعددة ومواهب متعددة.
- استثمار فرص نوافذ المعرفة لدى الأطفال التي تفتح في سن مبكر وتغلق أيضا في مرحلة الطفولة.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

المحور الثالث: الموروث الثقافي:

فالطفل يتأثر في نموه بأبعاد ثقافية لها ارتباط ليس فقط بالبيئة الخاصة التي يعيش فيها بل أيضا بمؤثرات تاريخية وثقافية يتميز بها مجتمعه المتكامل.

المحور الرابع: الإبداع الفكري:

ويعني ذلك أن أطفالنا يملكون القدرة على الإبداع وتحليل الأمور والابتكار ومن ثم فإنه ينبغي أن نعطيهم فرصة لتنمية هذا الإبداع.

المحور الخامس: اختيار ما يناسبنا من مدارس وطرق للتعليم في سن ما قبل المدرسة:

بمعنى أن علوم التربية وعلم النفس مليئة بالمدارس الفكرية فيما يخص رياض الأطفال وينبغي أن نأخذ ما يناسبنا من مدارس وأن نأخذ من كل مدرسة ما يناسب أطفالنا.

وبعد فتلك مقدمة لها ما بعدها لنضع أيدينا بأمانة على ما تم إنجازه وعلى ما هو مطلوب منا لكي نحققه في مواجهة معوقات يعتبر المجتمع كله مسئولا عنها وتتمثل في الدرجة الأولى في تمويل التعليم وفي ثقافة المجتمع.

ويمكننا أن نقدم مجموعة من المقترحات للتغلب على المشكلات التي تواجه واقع التعليم في مصر:

١) إيجاد مصادر غير تقليدية للتمويل من خلال المشاركة المجتمعية وتحويل المدرسة إلى وحدة منتجة.
٢) التوجيه الجيد لمصادر التمويل والاستثمار الأمثل لها.
٣) توفير فرص تعليمية جديدة خلال مراحل التعليم المختلفة للقضاء على ظاهرة التسابق على الفرص التعليمية المتاحة، إذ يفتح هذا التسابق الباب أمام ظواهر سلبية هي بمثابة منشطات غير مشروعة تتمثل في الدروس الخصوصية والملخصات (الكتب الخارجية) والغش في الامتحانات.
٤) أن تحل الشجرة التعليمية محل السلم التعليمي الجامد بحيث نفتح الباب أمام حركة ديناميكية بين التعليم وسوق العمل.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

٥) إلغاء ما يعرف بمدة صلاحية الشهادات العامة وذلك بفتح الباب أمام الحاصلين على هذه الشهادات بالتقدم إلى المراحل الأعلى بغض النظر عن عام حصولهم على الشهادة.

٦) أن يحل التقويم الشامل والمستمر محل الامتحان الواحد وبحيث يتضمن التقويم كل الجوانب الشخصية وليس جانب التحصيل الدراسي فقط.

٧) أن يتغير من خلال كل ذلك الهدف من التعليم بحيث يصبح الهدف هو إعداد المواطن وليس الامتحان.

و أخيرا فإنني أورد بعض البيانات في الجداول التالية حتى يكون الحكم على أحوال التعليم في مصر في إطار مقارن:

جدول رقم (١)

نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار عام ٢٠٠١

أمريكا	٣٤٨٧٠
اليابان	٣٥٩٩٠
ألمانيا	٢٣٧٠٠
المملكة المتحدة	٢٤٢٣٠
فرنسا	٢٢٦٩٠
إسرائيل	١٦٧١٠
الكويت	١٨٠٣٠
الإمارات	١٨٠٦٠
الصين	٣٦٠٠
مصر	١٥٣٠
سوريا	١٠٠٠
لبنان	٤٠١٠
السعودية	٧٢٣٠
المغرب	١١٨٠
تونس	٢٠٧٠

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

جدول رقم (٢)

متوسط عدد سنوات التعليم بالنسبة للفرد على مستوى الدولة

أمريكا	١٢ر٢٥
اليابان	٩ر٧٢
ألمانيا	٩ر٧٥
المملكة المتحدة	٩ر٣٥
فرنسا	٨ر٣٧
إسرائيل	٩ر٢٣
الكويت	٧ر٠٥
الإمارات	٢ر٨٨
الصين	٥ر٧٤
مصر	٥ر٠٥
سوريا	٥ر٧٤
تونس	٤ر٢٠
الجزائر	٤ر٧٢
إيران	٤ر٦٦
تركيا	٤ر٨٠
الهند	٤ر٧٧

Source:
Center of International Development at Harvard University 2002.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

جدول رقم (٣)

عدد أجهزة الحاسب الآلي لكل ألف من السكان عام ٢٠٠٠

أمريكا	٥٨٥ر٢
اليابان	٣١٥ر٢
ألمانيا	٣٣٦
المملكة المتحدة	٣٣٧ر٨
فرنسا	٣٠٤ر٣
إسرائيل	٢٥٣ر٦
الكويت	١٣٠ر٦
الإمارات	١٥٣ر٥
الصين	١٥ر٩
مصر	٢٢ر١
سوريا	١٥ر٤
لبنان	٥٠ر١
السعودية	٦٠ر٢
المغرب	١٢ر٣
تونس	٢٢ر٩
الجزائر	٦ر٥
إيران	٦٢ر٨
تركيا	٣٨ر١
الهند	٤ر٥

Source:
The World Bank Group 2002 .

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

جدول رقم (٤)

الإنفاق العام على التعليم

الدولة	كنسبة مئوية من الناتج القومي من١٩٩٥ وحتى١٩٩٧	كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي من١٩٩٥ وحتى ١٩٩٧
أمريكا	٥ر٤	١٤ر٤
اليابان	٣ر٦	٩ر٩
ألمانيا	٤ر٨	٩ر٦
المملكة المتحدة	٥ر٣	١١ر٦
فرنسا	٦ر٠	١٠ر٩
إسرائيل	٧ر٦	١٢ر٣
الكويت	٥ر٠	١٤ر٠
الإمارات	١ر٧	٢٠ر٣
الصين	٢ر٣	١٢ر٢
مصر	٤ر٨	١٤ر٩
سوريا	٤ر٢	١٣ر٦
لبنان	٢ر٥	٨ر٢
السعودية	٧ر٥	٢٢ر٨
المغرب	٥ر٣	٢٤ر٩
تونس	٧ر٧	١٩ر٩
الجزائر	٥ر١	١٦ر٤
إيران	٤ر٠	١٧ر٨
تركيا	٢ر٢	١٤٠ر٧
الهند	٣ر٢	١١ر٦

Source:
UNDP - Human Development Report 2002

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

جدول رقم (٥)

الإنفاق على الطالب في مرحلة التعليم الأساسي

الدولة	الإنفاق بالدولار عام ١٩٩٦
أمريكا	٤٧٦٣ر٤
اليابان	٦٩٥٩ر٨
ألمانيا	٥١٩٦ر٦
المملكة المتحدة	٣٣٣٢
فرنسا	٤٢٠٣ر٢
إسرائيل	٢٦٩٧ر٩
الكويت	٢٤٣٤ر٦
الصين	٤٥
مصر	١٢٩ر٦
سوريا	٨٩ر٦
لبنان	٢٠١
السعودية	١٣٣٧ر٦
المغرب	١٤١ر٩
تونس	٢٨٩ر٥
إيران	١٠٦ر٨
تركيا	٢٥٤ر٧

Source :
The World Bank Group 2002
UNESCO World Education Indicators 2000.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

جدول رقم (٦)

السلم التعليمي

الدولة	سنوات التعليم الإلزامي	
	السن	المدة
أمريكا	١٦ر٦	١٠
اليابان	١٥ر٦	٩
ألمانيا	١٨ر٦	١٢
المملكة المتحدة	١٦ر٥	١١
فرنسا	١٦ر٦	١٠
إسرائيل	١٥ر٧	١١
الكويت	١٤ر٦	٨
الإمارات	١٢ر٦	٦
الصين	١٥ر٦	٩
مصر	١٤ر٦	٨
سوريا	١٢ر٦	٦
المغرب	١٦ر٧	٦
تونس	١٦ر٦	٩
الجزائر	١٥ر٦	٩
إيران	١١ر٦	٥
تركيا	١٤ر٦	٥
الهند	١٤ر٦	٨

Source:
UNESCO Statistical Yearbook 1999

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

جدول رقم (٧)

الدولة	النسبة المئوية لمن لا يعرفون القراءة والكتابة من البالغين في سن ١٥ فأكثر عام ٢٠٠٠	
	إناث	ذكور
إسرائيل	٧ر٦	٣ر٢
الكويت	٢٠ر٣	١٦
الإمارات	٢٠ر٧	٢٥
الصين	٢٣ر٧	٨ر٣
مصر	٥٦ر٢	٣٣ر٤
سوريا	٣٩ر٥	١١ر٧
لبنان	١٩ر٧	٧ر٩
السعودية	٣٣ر١	١٦ر٩
المغرب	٦٣ر٩	٣٨ر٢
تونس	٣٩ر٤	١٨ر٦
الجزائر	٤٢ر٩	٢٣ر٨
إيران	٣٠ر٧	١٦ر٨
تركيا	٢٣ر٥	٦ر٥
الهند	٥٤ر٦	٣١ر٦

Source:
UNDP- Human Development Report 2002

عادل أبو زهرة:

شكرا للأستاذ الدكتور محمد الطيب على هذه المحاضرة القيِّمة، وسنبدأ بسماع تعليقاتكم ومداخلاتكم، ولكنني سأتوقف للحظات لكي أعلق على ما قاله الأستاذان الكريمان.

ذكر د. قدري حفني الهجرة إلى المملكة العربية السعودية بالذات ولم يذكر مثلا الكويت أو العراق، وقد شهدتا هجرة واسعة من المصريين وخاصة العراق التي خسرت مصر بسببها ليس بالحرب وإنما قبل الحرب جزءًا كبيرًا جدا من الأيدي

العاملة الزراعية وكانت خسارة كبيرة جدا. وتحدث أيضا عن أكتوبر ١٩٧٣ وكأنها بداية نهضة التعليم في مصر ولم يذكر ثورة ١٩٥٢ والتي واكبها تغيير الحياة الاجتماعية والأدوار الاجتماعية والحياة الثقافية في مصر وإصدار الكتب، وقد أسهب في التركيز على مساحة نصر أكتوبر ١٩٧٣ وهزيمة يونيو ١٩٦٧ وهجرة العقول المصرية إلى السعودية.

أما د. محمد الطيب فقد أطال قليلا إلا أنه لم يقل أنه لا يجوز أن ننظر إلى التعليم بعيدا عن الأحوال الاجتماعية والثقافية للمجتمع الذي يدعم جزءًا كبيرًا من عملية التعليم. تكلم أيضا عن إنفاق مصر على التعليم وعن الدروس الخصوصية لكنه لم يتحدث عن تربية العقلية الناقدة والمبدعة. تكلم عن ملكية الكمبيوتر وتحدث أيضا عن التمويل ولكن دون تفصيل.

شكرا لهما على كل الأحوال على هذه الاجتهادات وسنبدأ بسماع الأستاذ الدكتور إسماعيل سراج الدين ثم نستكمل بسماع مداخلاتكم وتعليقاتكم وأسئلتكم.

إسماعيل سراج الدين:

أرى أن الأسئلة كثيرة وسأكون مختصرا جدا في ثلاث نقاط فقط، النقطة الأولى أن قضية التمويل ليست مجرد كم وإنما كفاءة استخدام التمويل فهذه نقطة هامة جدا، فلو أنني أزيد المدخلات من ناحية فلابد أيضا أن أرفع كفاءة استعمال كل جنيه وكل مليم يوضع في العملية التعليمية.

النقطة الثانية هي قضية الدروس الخصوصية، لأنه حتى من يتدنى مستوى دخولهم إلى الحد الأدنى ينفقون كثيرا جدا على أولادهم في هذا الموضوع. إذن فنحن نتحدث لما يُصرف في العملية التعليمية من الدخل القومي في مصر فهو كبير جدا حتى بالنسبة للدخول المتدنية وتفعيل هذه الرغبة من الأهالي في تعليم أولادهم مرتبطة بتحديات أكثر من مجرد زيادة التمويل. النقطة الثالثة والأخيرة، هل القيمة السوقية للشهادة بدأت تتدنى بعد أن أصبح ضمان الوظيفة لكل خريج سنويا قليلا بالواقع حتى وإن لم يتم بالإعلان. لذلك فمن الممكن أن نتوقع تعددية أكبر في الأنظمة المدرسية والأنظمة التعليمية بحيث لا تكون القضية مطروحة مثلما قيل عن اعتراض الأهالي على استكمال أبنائهم للتعليم في مدرسة الصنايع مثلا. وأنا أعرف في ألمانيا شخصا وكان نائبا لرئيس البنك الدولي يقول أحد ولدي سيدرس في الجامعة والآخر

سيتجه إلى التعليم الصناعي، ولم يكن يعتبر أن ذلك فيه عيبا أو شيئا فظيعا بالنسبة له! فالربط ما بين الوظيفة والمكانة الاجتماعية والشهادة ليس له نفس المنظور.

عادل أبو زهرة:

شكرا للدكتور إسماعيل سراج الدين على التعليق القصير القيِّم وبلا شك هو مهتم جدا بالعلم بالذات وبتربية العقلية الناقدة والمبدعة وهي أصلا هدف التعليم الأساسي وهو تخريج من يهتم بالنوعية لكننا في الحقيقة نهتم بالكمية. ولنبدأ بسماع مداخلاتكم .. تفضل.

أيمن محمود (طالب):

يجب أن نعترف أن التعليم المصري يعاني العديد من المشكلات التي يضرب الكثير منها بجذوره في الماضي القريب والبعيد، ويأتي في مقدمتها عشرات الأسباب : التغيرات والتطورات المتسارعة والمتلاحقة والثقافية والاجتماعية نحو التعليم والتي تشكلت وفق رؤى ومفاهيم تعليمية متوارثة.

ذكر د. محمد الطيب إحصائيات وأرقام لكنني أريد أن أرى التعليم بمعناه الحقيقي، التعليم ليس أن أحصل على درجات عالية حتى أدخل كليات قمة لكنني مهتم بنوعية التعليم وكفاءته وكيفيته. لذلك نرى الإحصائيات التي نقرأها في الجرائد أن أكثر نسبة رسوب كانت في السنة الإعدادية لكليتي الطب والهندسة! فإذا ركزنا على التعليم بمعناه الحقيقي وهو بناء الشخصية، واستشهدنا بكلمة طه حسين "أن التعليم كالماء والهواء" وأنه متاح للجميع لكن بدون أن نستنشقه ولا أن نتعمق فيه.

الآن أنا أريد أن أبني شخصا.. كلمة بناء .. وعندما أشيد مبنى أهتم أولا بأساساته، إذن فبناء التعليم يبدأ بالاهتمام بالطالب في مرحلة التعليم الأساسي وليس الجامعي. ولو عقدنا مقارنة بين تلميذ التعليم الأساسي الأمريكي ونظيره الياباني فسنجد أن الأول تنفق عليه الدولة ما يقرب من ٥٠٠٠ دولار وعلى الطالب الجامعي أكثر من ٧٠٠٠ دولار مقابل ١٢٦٫٦ دولار على تلميذ التعليم الأساسي في مصر و٧٠٠ دولار على الطالب الجامعي! في حين تنفق اليابان على تلميذ التعليم الأساسي ٧٠٠٠ دولار!

وفي تقرير يحمل عنوان "إصلاح التعليم في اليابان" جاء ما نصه "أن التعليم الياباني يعاني فقرا وجدبا والجماهير لا تثق في مدارسنا ومدرسينا وفي قطاع التعليم بأكمله، إننا نواجه واقعا أليما يعاني العديد من الأمراض الخطيرة التي وصلت في التعليم إلى حد البلطجة والعنف واستخدام القوة" !!! إذن فالمشكلة ليست عندنا في مصر فقط بل في العالم كله .. وشكرا.

عادل أبو زهرة:

المداخلة القادمة هي للدكتور شبل بدران وهو رجل من أهم رجال التربية وقد قابلته وأعجبت جدا بآرائه، لنستمع إليه الآن.

شبل بدران (أستاذ بكلية التربية جامعة الإسكندرية):

في الحقيقة، لن نملك إلا أن نضيف لما قاله الزملاء، لكن تستحضرني لحظة تاريخية وهي أننا نتكلم عن حالة لمجتمع شبيه بالمجتمع في أوروبا ما قبل الثورة الصناعية. ما نعانيه الآن في نظامنا التعليمي كان يعانيه الغرب ما قبل الثورة الصناعية وما قبل ثوراته التحررية التي قام بها. والنموذج الذي نستحضره الآن والذي نحاكمه في ضوء مفاهيم حديثة جدا في الألفية الثالثة عن متغيرات العلم والأزمة الخانقة– إلى جانب أزمة التمويل– هي أزمة كاذبة لأن دول مجاورة نفطية تملك عشرات من الدخول أكثر منا وتعاني من الأمية ومن حرمان الإناث ومن تدني في مستوى التعليم. فليس بالمال وحده يمكن الإصلاح لكن المال دائما يرتبط بالإرادة السياسية، وإذا لم تكن هناك إرادة سياسية ناجزة بالفعل فأنا أعتقد أن الأموال لا يكون لها قيمة. وأنا أعتقد أن أزمة التعليم هي في المعرفة المقدَّمة لأبنائنا وبناتنا. نحن نقدم معرفة أحادية الجانب، معرفة يقينية وليس معرفة نسبية، ما هي أسباب ثورة ٢٣ يوليو؟ الإجابة خمسة، فمن قال أربعة فهو خطأ ومن قال ستة فهو خطأ! ومن هنا فالمعلم هو المُلقِّن وهو السيد وهو أمير الجماعة وهو مقدس والكتاب المدرسي مقدس والكتاب الخارجي مقدس والامتحان مقدس.

الطلب الاجتماعي على التعليم في مجتمع فقير مثل المجتمع المصري حق مشروع ومن هنا فإن التكالب والتصارع على المجاميع وعلى الكليات هو حاجة اجتماعية لدى الناس، فالناس تعلم أنه لا علاقة بين والمؤهل والعمل، وأكثر من ثلاثة ملايين من خريجي الجامعة في طابور البطالة بدءاً من كليات القمة مثل كلية الطب إلى أدنى الكليات كما يسميها المجتمع،

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

وعلى الرغم من هذا، يتصارع المجتمع ومستوياته المتباينة من أغنياء وفقراء ومتوسطي حال على التعليم لأنه مطلب اجتماعي ولأنه احتياج حقيقي لمجتمع عانى من الفقر وعانى من الحرمان.

أنا أعتقد أنه بدون تمويل ولكن بإرادة فقط نستطيع أن نقدم إلى أبنائنا وبناتنا معرفة نسبية، أن الحقيقة نسبية ومتغيرة، فما أراه صواب قد تراه خطأ وما تراه خطأ قد أراه صواباً. لو كان هذا قيمة حاكمة للمنهج المدرسي وللكتاب المدرسي أعتقد أننا كنا نستطيع أن نطرح متعلمًا قادرًا على النقد وعلى الإبداع وعلى الابتكار وليس في انتظار الوظيفة الحكومية. يطالبون المتعلم ألا ينتظر الوظيفة الحكومية وما حدث في سياسة تحرير الاقتصاد وفي طوفان الخصخصة لم يستطع أن يقدم تنمية حقيقية تستوعب هؤلاء المتعلمين فيكون الحل هو تقليل عدد المتعلمين بدلا من أن نتحدث عن تنمية حقيقية تستوعب المتعلمين في تخصصات جديدة. نتحدث عن تقليل عدد المتعلمين وكأن هذا هو الحل الناجز، أنا أعتقد أن الحل هو وجود تنمية حقيقية تستطيع أن تستوعب أضعاف هؤلاء المتعلمين وأنا أعتقد أن المدخل البسيط والهام والذي أشار إليه د.قدري حفني أنه من أواسط السبعينات –وإشارته واضحة ورسالته كذلك– حدث عناق بين فكر محدود جعل الثقافة السائدة في المجتمع وهي ثقافة ساكنة وراكدة هي ثقافة المنهج وثقافة المدرسة، حتى أن الوزارة حينما يأتي سؤال فيها عن قياس القدرة على الفهم أو التركيب أو التحليل وتثور الدنيا يعلن وزير التعليم أن الأسئلة وفق نموذج الإجابة، فأنا أصحح إجابتك، أصحح معرفتك، أصحح عقلك وفق نموذج مسبق الإعداد، فماذا سأنتظر منك؟! أنا أعتقد أن البداية هي في الانغماس في تغيير هذه المعرفة الساكنة الأحادية، في معرفة متعددة متنوعة تستطيع أن تخلق لنا أجيالا لا تنتظر الوظيفة ولا تنتظر شيئا من الحكومة ولكن تستطيع أن تعتمد على نفسها .. وشكرا.

هاني عبد السلام (مدرس):

لقد سعدت بأن كنت تلميذا للأستاذ الدكتور محمد الطيب في مرحلة الدراسات العليا، بالنسبة لمعوقات الإصلاح، فإن القيادات الصغرى في الوزارة – ومن الممكن ألا يكون ذلك خاصا بوزارة التربية والتعليم فقط– لكن، الكثير من السياسات التعليمية أو القرارات التعليمية التي تفشل يكون مرجع فشلها ليس لأنها لا تحمل مقومات النجاح وإنما لأنها أعيقت من جهة القيادات الصغرى. صحيح أن الوزارة تقوم الآن بتدريب المعلمين والقيادات لكن التدريب وحده لا يكفي، فمثلما يذهبون يعودون وفاقد الشيء لا يعطيه مهما دُرِّب، وإلى حد كبير مازالت الترقيات تابعة للأقدمية، ربما بالاختيار في مراحل عليا مثل درجات مدير عام أو وكيل وزارة، لكن في القيادات الصغرى مازالت الترقية بالأقدمية، فإذا طور من نفسه أو لم يطور فسوف يترقى بالأقدمية! المرؤوس حتى لو عنده أفكار جيدة أو حتى يريد أن ينفذ أفكار

الوزارة الجيدة يُعاق بل في بعض الأحوال كلما كان نشيطا أكثر أو يريد أن يطور أكثر يُحبط أكثر حتى لا يتعدى خطا معينا!! وفي رأيي أن ذلك معوقاً كبيراً جدا يعطل أشياء كثيرة جدا.

محمد خميس (صحفي):

إن لدي فكرة صغيرة جدا من الممكن أن تطبق في تطوير التعليم، لماذا لا يشترك الخبراء معنا حتى يكون الحوار لتطوير التعليم في مصر حوارا قوميا وفعالا. نقوم بعمل **database** للاتصال بالمواطنين لسؤالهم عن آرائهم في التعليم، الاتصال بالمدرسين والطلبة ومعرفة المشكلات التي تقابلهم، فمن حق الناس أن تُفعل دورها وتقول رأيها فيه.. شكرا.

كمال إسحق (مهندس معماري):

في الحقيقة، لقد تحدثنا ولم نأخذ جرعة أمل في حل مشكلة التعليم في مصر وأنا أرى أن أساس التعليم التربية، هل ربينا أولادنا على القيم الأخلاقية أم لا؟ على مساعدة الجار وعلى الأخلاقيات البسيطة جدا أم لا؟ فاليوم يشغل أحدهم منصب وزير ويسرق! محافظ ومعه سلطة ومكانة في المجتمع ويدخل السجن بسبب الرشوة! فسامحوني في التعبير عندما أقول أن هذا المحافظ وهذا الوزير لم يتربيا منذ صغرهما! فلو تربى الفرد على ألا يسرق البيضة فلن يسرق الجمل! وسامحوني في التعبير. وأقول مثلما قال د. قدري، نريد أن نزيد من جهاز المناعة، فكيف سيتأتى لنا ذلك إذا لم نشخص المرض حتى نستطيع أن نعالجه؟ أساسا، نحن في حاجة إلى أن نربي أولادنا تربية على القيم والأخلاق. يقول سليمان الحكيم:" البر يرفع شأن الأمة وعار الشعوب الخطيئة"، والخطيئة هي الغش والفساد الأخلاقي وأشياء أخرى كثيرة.

نقطة أخرى وأتمنى أن يساعدنا فيها الأستاذ الدكتور إسماعيل سراج الدين وهي مسألة قتل الإبداع في المدارس، وهذا الحشر للمعلومات في عقول الأولاد دون النظر إلى ميولهم ولا إلى إبداعهم. وقد جاءني ابني الصغير يوما يبكي ويشكو لي أن حصتَيْ الموسيقى والرسم قد ألغيتا؟! و أنا أعرف أن ابني فنان، فلماذا نقتل الإبداع في أولادنا؟ وللعلم، فالإبداع والخلق والاكتشاف هو الذي يحل المشكلات، الأستاذ الذي يتحدث عن النمط والنموذج ينفذ توجيهات السيد الرئيس! كل وزير يخرج علينا بجملة "نحن ننفذ توجيهات السيد الرئيس"!! لم يقل وزير واحد على شاشة التلفاز أنه مجتهد في ما يقول أو أنه فكر فيه قبلها بل يقول وطبقا لتوجيهات السيد الرئيس عملنا كذا وكذا!! وذلك لأنه لم يتعلم أن يأخذ قرارا أو أن يكون مبدعا ويبدأ ذلك بتنمية الإبداع في أولادنا وشكرا.

يسري الجمل (أستاذ بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا):

أرجو أن تكون كلمتي بارقة أمل في هذا الجو الذي يبدو مظلما إلى حد ما. في الحقيقة، أن أحد الأساليب الهامة لحل المشكلات خاصة عندما تكون مشكلات كبيرة هو أسلوب مراكز التميز أو الـ**Center of Excellence** ، وفي هذه القاعة بالذات وفي المؤتمر الرائع الذي نظمته مكتبة الإسكندرية رأينا تجربة الهند، ونحن هنا نتكلم عن مشكلة ٦٠٠ مليون تلميذ و٦٠٠ ألف مدرسة ومع ذلك كان هناك مجال لخلق مراكز تميز أدت اليوم إلى أن الهند تصدر بأكثر من ١٠ مليار دولار **software** !

وأنا أريد أن أقول أنه في الإسكندرية وجدنا أننا حتى نصلح هذا الموضوع أن يكون هناك مركزا للتميز، وقد كان لي الشرف أن أكون ممثل محافظ الإسكندرية في هذه التجربة التي بدأنا فيها بثلاثين مدرسة وطلبنا العمل على ثلاثة محاور: اللامركزية، مشاركة المجتمع وتدريب المدرسين. وفي الحقيقة، نحن نعمل منذ عامين وننتظر عامين آخرين، والأساس في النجاح هو تحويل مشكلة المدرسة من كونها مشكلة الحكومة والدولة والوزارة إلى مشكلة المجتمع، وأن نقول للمجتمع أن هذه المدرسة تعلم أولادك، وإذا كان يوجد بها مشكلة فهي مشكلتك أيضا وبالتالي تعالى لنناقش ذلك. وتحولت – بهذه الطريقة– مجالس الآباء إلى مجالس أمناء وأصبح فيها مشاركون، وهذه المجالس لم تكن برئاسة الناظر وإنما برئاسة واحد من المجتمع، وبدأت كل مدرسة تفكر في كيفية الحصول على الموارد وكيفية حل مشاكلها، وهناك من أسس ناديًا في المدرسة وآخرون أسسوا ناديا للأسرة ومجموعة ثالثة حولت المدرسة إلى ملاعب وبدأت تعمل فيها حتى يحصلوا على موارد، تضافر في كل هذا أربع جهات: وزارة التعليم ومحافظة الإسكندرية ومجتمع الإسكندرية ثم الجهات الدائمة، وبدأ تدريب جاد وحقيقي للمدرسين ووجدنا أن كل النواحي الخاصة بالعملية التعليمية ينقصها التدريب. وخلال عامين، حدث نمو عالٍ جدًا، وميزة مراكز التميز هذه تشع على باقي المراكز، في الشهر الماضي حدث اجتماع لخمسة محافظين في فندق فلسطين حتى يستمعوا إلى هذه التجربة وبعدها بأسبوع واحد وجدنا أن هذه التجربة بدأت تتكرر بنفس الأسلوب ولكن ليس بشكل متطابق إلا أن الفكر الذي يحكمها واحد، بدأت في المنيا وبني سويف مع وجود محافظي القاهرة والفيوم وقاموا بتشكيل لجنة استشارية لتطوير التعليم مثل تلك التي شكلت في الإسكندرية، وبدأ الموضوع ينتشر، منتصف الأسبوع القادم سيعقد اجتماع آخر في المحافظة حتى تبحث مضاعفة الثلاثين مدرسة التي تحدثنا عنها لكي تصبح ٣٠٠ و ٣٠٠٠ مدرسة.. إلخ.

فالفكرة في وجود مركز للتميز يلقي الضوء على المجتمع ويعطيه ويعطي أفراده الثقة بأن هذا الوضع في طريقه إلى الإصلاح وأن الأولاد بدأوا يتعلمون تعلما فعليا، ويبدأ المجتمع في العطاء وبدلا من الإنفاق الضائع في الدروس وغيرها يصبح كله للمدرسة، وأعتقد أن اتساع دائرة هذا الأمل يعطينا حلا لهذه المشكلة.. وشكرا جزيلا.

محمد صقر (طالب في كلية الهندسة):

أريد أن أقول أن مشكلة الدروس الخصوصية أساسها البحث عن المال أو رغبة المدرس في تحسين مستوى معيشته وجني المزيد من المال، وأنه لو تحسنت أحواله المادية وتحسن دخله فلن يحتاج إلى إعطاء دروس خصوصية وسوف يؤدي واجبه كاملا في المدرسة .. وشكرا.

صفاء جعفر (أستاذ مساعد الفلسفة الحديثة والمعاصرة ومنسق لجنة الديانات والفلسفة بمكتبة الإسكندرية):

سؤالي هو كيف يمكننا أن نبدأ باستعادة كفاءة الجهاز المناعي للنهوض بالتعليم؟ ما هي خطوات البدء؟ أيضا لدي سؤال آخر وهو من أين نبدأ بتغيير ثقافة المجتمع؟ هل نبدأ من الفرد أم من الأسرة وما هي الخطوات العملية لتحقيق ذلك؟ ثم مشكلة أشعر بها في ممارسة عملية التعليم في الجامعة وهي كيف نتخلص من ظاهرة تعبر عن كارثة كبيرة وهي ظاهرة أنصاف المتعلمين؟ فخريجو الجامعة هم أنصاف متعلمين وليسوا إبداعيين بأي شكل من الأشكال.. وشكرا.

منى مسعود (باحثة في كلية التربية):

نشكر أستاذنا الدكتور عادل أبو زهرة على مشاركته على الرغم من ظروفه الصحية ولقد تعودنا منه دائما على هذا الجهد العظيم، وأنا أرى أن قضية التعليم في مصر قضية كبيرة جدا لأن التعليم مثلما قال د. طه حسين "كالماء والهواء" وقضية التعليم هذه ليست قضية منفصلة عن واقع المجتمع ولكنها مرتبطة بقضايا أخرى تكون قضايا اجتماعية أو سياسية.. إذن فعندما نتحدث عن التعليم فلا يصح أن نفصله عن باقي القضايا الأخرى، وألا نناقشه وحده وإنما نناقشه في ظل ظروفنا سواء كانت اقتصادية، أو سياسية أو اجتماعية. ونحن جميعا معاصرون لمشكلات التعليم سواء كنا مدرسين مشاركين في العملية التعليمية أو آباء لأولاد في مراحل التعليم أو خبراء في التربية أو في مجال التعليم. ولن أتحدث عن مشكلات التعليم فكلنا نعرفها لكننا نريد أن نبحث عن كيفية علاج هذه المشكلات وكيف سنُحسِّن التعليم في بلادنا مصر حتى نخرج جيلا متعلما وليسوا أنصاف متعلمين مثلما ذُكر، أو شباب معه بالكاد شهادة، أما إذا سألته

عن أي شيء فلن تجد عنده أدنى فكرة! أريد أن أعرف المقترحات أو الرؤية المستقبلية من وجهة نظر السادة خبراء التربية والتعليم لتطوير العملية التعليمية في مصر في ظل ظروفنا الحالية وواقعنا الذي نعيشه.

محمد عبد الدايم (مدرس بالأزهر الشريف):

تأكيدا لكلام د. محمد الطيب، فإن معوقات التعليم تترتب على سببين أساسيين، ثقافة المجتمع والظروف الاقتصادية. ومن الممكن التغلب عليهما لو كان هناك نية حقيقية لتحقيق ذلك.

فبالنسبة للظروف الاقتصادية مثلا في بريطانيا، يطبقون نظام في مصاريف التعليم نشبهه بتصنيف الدولة للمجتمع إلى فئات من حيث الدخول حيث قرأت مثلا أن أعلى دخول في مجلس الأمومة والطفولة ثم القضاء وهكذا، فمن الممكن أن نصنف مصاريف المدارس حسب دخول أولياء الأمور. وهل يُعقل أن رجل الأعمال يقوم بإدخال ابنه حضانة أو مدرسة ابتدائية خاصة ويدفع له ٥٠٠٠ دولار سنويا ثم يدخله بعد ذلك كلية الطب ليستخرج كارنيه بخمسين جنيها؟! طبعا هذا ليس معقولا!

العنصر الثاني هو ثقافة المجتمع، وهذا يتمثل في الإعلام والصحافة، ونحن نجد أن الإعلام المصري يميز بعض الفئات ونجد أن برنامجا مثل "صباح الخير يا مصر" أو أي برنامج نجده يستضيف لاعب الكرة أو الموسيقى أو الرسام أو الفنان أو طبيب التجميل، لكننا لم نره يستضيف مدرسا مثاليا ولا مديرا متميزا لمدرسة ولا مهندسا زراعيا ناجحا.. وهناك الكثير من الحلول لكن الأمور تحتاج إلى تسليط الضوء عليها.. وشكرا.

أحمد مصطفى:

بداية كلمتي ستكون كلمة بسيطة عن اليابان وهذه ضرورة. لقد مرت اليابان بثلاث كوارث كبيرة، الأولى أنها أفقر دولة في العالم من حيث الثورة المعدنية فليس لديها نحاس ولا حديد، ٩٩% من بترولها مستورد، والثانية أن مساحة اليابان ثلث مساحة مصر ويبلغ تعداد الشعب الياباني ١٣٠ مليون، بعبارة أخرى الشعب الياباني يعيش على ثلث مساحة مصر بضعف عدد سكانها! الكارثة الثالثة هي الضربة النووية عام ١٩٤٥ وللعلم كثيرون يعتقدون أن اليابان استسلمت بعد القنبلة الثانية، ولكنها استسلمت بعد القنبلة الأولى التي ألقيت على هيروشيما وستسألونني ما ضرورة القنبلة الثانية التي ألقتها أمريكا ..افتراء!! لكن اليابان استسلمت بعد القنبلة الأولى!!

إسماعيل سراج الدين:

أرجوك، عندما يتقدم أحد بفتوى لا بد أن يكون لديه ما يثبت ما يقول، وأنا عندي ما يثبت غير ما ذكرت، وقد كنت مؤخرا مع رئيس وزراء اليابان وكنا نتحدث في هذا الموضوع وكنت رئيس الوفد المصري الياباني، وقد استسلمت اليابان بعد ضرب نجازاكي، أي بعد إلقاء القنبلة الثانية وهذه جزئية تاريخية لا نستطيع أن نغيرها، ولا بد من مراعاة الدقة التاريخية للمعلومة.

عادل أبو زهرة:

شكرا للدكتور إسماعيل سراج الدين على تدخله لتصحيح المعلومة.

أحمد مصطفى:

أشكر الدكتور إسماعيل سراج الدين، وأستكمل وجهة نظري بأن أي دولة مر بها ثلاث كوارث بهذا الحجم لكانت انمحت من الوجود. لكن خلال ٢٥ عاما استطاعت اليابان أن تصبح ثالث أكبر دولة صناعية في العالم، كيف حدث ذلك؟ عندما قامت بتطوير تعليمها تطويرا حقيقيا ولنضع تحت كلمة "حقيقي" مليون خط!

ومعلومة عابرة، عندما طورت اليابان تعليمها أعطت المعلم مرتب وزير وهذه معلومة توضع في برواز، وبناء عليه إذا كانت مصر تريد أن تنهض وأن يكون لها وزن بين الأمم فلا سبيل أمامها إلا بحدوث تطوير حقيقي للتعليم وأن يبدأ بخطوة أولى صحيحة، مثال قيادة السيارة، ما هي الخطوة الأولى في قيادة السيارة؟ فتح الكونتاك! كذلك بالنسبة للتعليم له خطوة أولى وللأسف كثير من المثقفين والصحفيين وخبراء التربية تحدثوا في وسائل الإعلام كثيرا دون أن يذكر أحدهم مفهوم الخطوة الأولى في تطوير التعليم. والخطوة الأولى هي تخفيض كثافة الطلاب في الفصول بحيث يدرس في الفصل الواحد عشرة طلاب مثلما هو موجود في مدارس لندن.. تخفيض الكثافة هو الحل السحري لجميع مشاكل التعليم .. مشاكل الدروس ومشاكل الجودة والتربية، ولدي فكرة وأرسلتها للصحافة وعنوانها "تخفيض كثافة الطلاب في الفصول إلى الربع بدون بناء مدارس جديدة" بمعنى أن أخفض الفصل الذي به ٨٠ طالبا ليشغله ٢٠ طالبا فقط.. وشكرا.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

محمد السيد مسعود (مدرس):

أهم مشكلة بالنسبة للتعليم هي أن نربط المدرسة بالمجتمع الموجودة فيه، لو لم يتم هذا الربط لاعتبر التعليم فاشلا ولما حقق الهدف ولا الغرض الأساسي له. وعن كيفية حدوث ذلك في مصر، نقوم بتشكيل جماعات للحفاظ على البيئة، يخرج الطالب تحت إشراف مدرسه ليزرع شجرة ويحافظ عليها في شارعه ويكون ذلك من خلال منهج معين اسمه مثلا مشكلات البيئة أو المنهج الخاص بمشكلات الصحراء وكيف يتعامل الطالب مع المشكلة الموجودة في الصحراء أو في الساحل الشمالي أو كيف يكون موجودا في البيئة الزراعية وكيف يستخدم علمه في حل مشكلات البيئة؟ هذا هو ما يهمني. وكيف يحل مشكلته الاقتصادية وهكذا.. ويكون الكتاب بشكل حر ولا يكون المدرس مرتبطا بمنهج ولكن يطلع ويحضر كتابا ويضع هو منهجا مناسبا للبيئة. أيضا، لابد أن يكون التطوير نابعا من داخل مصر، وألا نأخذ أفكارا من الخارج فلابد أن يكون نابعا من الفصل ومن المدرسين ولابد أن يحدث تعاون بين الجامعة والمدرسة، وقد أرسلت هذه الفكرة لسيادة الوزير وقام بالرد عليّ– ويتم كذلك باستمرار عقد لقاءات بين أساتذة الجامعة والمدرسين لتطوير عملية التعليم. وفي النهاية أوجه الشكر لمكتبة الإسكندرية على إتاحة الفرصة لنا لحضور مؤتمر تطوير العلوم والرياضيات والذي استفدنا منه جدا نحن المدرسين عندما حضرناه هنا.

هدى محمد سالم (وكيل مدرسة):

إن مشاكل التعليم –كما نعرف– كثيرة جدا لكن من وجهة نظري أن الحلول مفروض أن ترتكز على ثلاثة محاور: فأولا الطالب الذي أصبح لا يحب المدرسة ولا يريد الذهاب إليها، فلابد أن نحبب الطالب في المدرسة وأن تكون عنصرا للجذب بالنسبة له وليست عنصرا للطرد كما هو واقع الآن. بالنسبة للمدرسين، أريد أن أقول أن أحوالهم تحت الصفر! فأنا مدرسة وأستمع إلى الوزير وهو يقول أن متوسط دخل المدرس حديث التعيين ٥٠٠ جنيها، وأنا أقول أنني بعد ثلاثين عاما وصل مرتبي إلى ٤٠٢ جنيها هذا الشهر والحمد لله!. لكن ماذا يغطي هذا المرتب؟! ولو قبضت يوم ٢٦ في الشهر فيوم ١ من الشهر الجديد يكون المرتب انتهى، فكيف أُعلِّم أولادي وفاقد الشيء لا يعطيه؟ بالنسبة للوزارة، فأنا أرجو من الصحافة الموجودة تحسين صورة المدرس فهو ليس بالسوء الذي تظهر به، الوزارة جرَّمت المدرس ولم تجرِّم الدروس الخصوصية، الآن يأتيني ولي الأمر إلى المدرسة متحاملا على المدرس ومهددا لنا، ولي تعقيب على ما قاله د. الطيب عن أن من يدخل الثانوي العام نسبة أعلى مما يدخل الثانوي الفني وأنا أقسم بالله يا أستاذي أن التعليم الفني والذي يُلغى من المدارس لهو أكثر انضباطا من التعليم الثانوي العام وأنا مسئولة عن هذا القسم.. وأشكركم وأدعو الله أن يعيننا على حل مشكلات التعليم في مصر.

ياسر سيف:

حضرنا عشرات وعشرات من الندوات التي ناقشت مشكلة التعليم، وأنا أحد المهتمين بها وكل مرة نخرج بتوصيات ولجان منبثقة ونعود كما كنا، أريد أن أقول أننا مكثنا سنوات وسنوات نرى التعليم الابتدائي خمس سنوات أو ست سنوات ثم يُلغى، بمعنى أن هناك تخبط! فالتعليم فعلا في أزمة ويحضرني هنا لألبرت أينشتين مقولة: "في أزمنة الأزمات يتعاظم دور الإبداع عن المعرفة" أين يوجد الإبداع في الوقت الراهن؟ أنا أعتقد أن الإبداع هنا في مكتبة الإسكندرية، فأتمنى أن تستضيف المكتبة بالتعاون مع الوزارة علماء وخبراء أجانب يساعدوننا في تقييم وحل المشكلة، ألا نستعين بمدربين أجانب لتدريب لاعبينا في الأندية؟ لنطبق نفس المفهوم ونتمنى أن نصل إلى النتيجة المرجوة. لقد حضرت أكثر من خمس عشرة ندوة في الإسكندرية وحدها عن هذه المشكلة، وأكاد وأنا أسمع تعليقات اليوم أقول أنه شريط سينمائي يُعاد عرضه، فإلى متى سنظل نتكلم؟! أنا أتمنى أن تكون الحلول حقيقية لصالح هذا البلد. نحن في حيرة.. لنأتي بمختصين، لماذا نستكثر ونحن ندفع الملايين لمدرب كرة القدم الأجنبي ولا نسمع من يعترض! فهل نبخل على التعليم بأن نوفر له علماء من خلال المكتبة والوزارات المعنية وبدون حساسية ليتباحثون سويا ويخرجون في النهاية بمفهوم أو بروشتة للعلاج وللتشخيص، أعتقد أن ذلك هو الحل الأمثل حتى نرى بعد ذلك نتائج وليس جلسات لا طائل من ورائها .. وشكرا.

عادل كامل (مدير شركة):

نحن نتحدث عن قضية الراتب الصغير للمدرس وعن استتراف الموارد للأسرة من الدروس الخصوصية، وسمعت من يتحدث عن المجانية، نحن لا ننفي مجانية التعليم مع الاستتراف الذي يحدث مع الأسرة المصرية من الحضانة حتى الجامعة لكن يجب أن يُقنن هذا الوضع قليلا ونلغي أو نرشّد أو نعدل موضوع المجانية حتى تسير الأمور ويستطيع المدرس أن يتعايش ويقبض مرتبا وكذلك تستريح الأسرة.. وشكرا.

عبد الحميد محمد علي (عضو مجلس محلي في الجمرك):

تنقسم العملية التعليمية في مصر إلى شقين، الشق الأول ليس نقصًا في الموارد المادية إنما هو نقص في التعليم، لقد فقدنا جزءًا من الروح التربوية، فما زال –حتى الآن– يوجد مدرسين في المدارس وليس لهم روح تربوية أبدا في التعليم.

وقد ذكر د. محمد الطيب أنه لدينا حاليا كمبيوترات في المدارس، فهل نستعمل هذه الأجهزة وحدها أم تستلزم مُشغلّين لها؟! فهى موجودة بالفعل في المدارس لكن في غرف مغلقة وأستطيع أن أثبت لك ذلك بالفعل. هذا شيء، الشيء الآخر

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

أتمنى أن نتكلم بدون شعارات.. "مدرستي جميلة ونظيفة ومتكاملة ومنتجة"، "منتجة" كيف؟! ونحن لدينا نقص في الوقت ولا يرتبط بالمنهج المرتبط به؟ المنهج غير مرتبط بالوقت، كيف نقول "منتجة" ونترك أولادنا يذهبون للمقصف وهنا وهناك ويهدرون وقتهم، فهذا كلام مناقض للواقع، نريد أن نتحدث حديثا قابلا للتنفيذ وحديثا منتجا.. وشكرا.

آمال ناصر (مهندسة ديكور وصحفية):

للأسف الشديد، نحن نكرر كلمة "التطوير"، أن التجربة التي سأتحدث عنها هي تجربة تطوير التعليم الفني والتي تمت عن طريق مدارس "مبارك–كول"، وقد كنت الصحفية المسئولة عن متابعة المدارس أو بعضها.

فكرة المدرسة ببساطة شديدة أن جمعية رجال الأعمال تقترح المهنة التي تحتاجها البلاد وألمانيا تعطي المناهج والإمكانيات والبعثات للمدرسين في حين توفر مصر المكان. سافر المدرسون إلى ألمانيا وعادوا ليعتدوا على الأولاد بالضرب وليغلقوا غرفة الكومبيوتر ويمنعون استخدامها وهذا مثبت بوقائع. وتعداد الطلبة في الفصل الواحد في هذه المدارس –لمن يقول أن الحل في تخفيض أعداد الطلاب– يبلغ عشرين طالبا! من المفروض أن يدرس الطالب ثلاثة أيام ويتدرب في شركة ثلاثة أيام وتوزيع الطالب على الشركات يعود إلى درجات الطالب، وللأسف الشديد كانت نقطة النهاية أنهم قالوا أن توزيع الطلبة على الشركات سيتم بناء على القرعة!! وأكتفي بذلك وشكرا.

أحمد عبد الرحمن (طالب في كلية التجارة):

أنا أرى أن المرحلة الإعدادية هي عصب التعليم وأنا أعلن هذا الرأي ولا أعرف إن كان صوابا أم خطأ. وبالنسبة لدرجات السلوك فهي عامل مقوِّ للدروس الخصوصية لأن الطلبة تبدأ تزيل الحواجز بين الطلبة والمدرسين حتى يرفعون درجات السلوك في المرحلة الإعدادية فهذه نقطة هامة. وأريد أن أقول أيضا أن المشاكل كثيرة والجدل أكثر في موضوع التعليم لأنه يجب أن نعطي العيش لخبازه، فطالما أن الناس مستاءة من العيش فمن المؤكد أن هناك خلل في تصنيعه! فلابد أن يرضى الناس عن العيش.. وشكرا.

متولى أمر الله:

بالنسبة لأهم مشكلة في التعليم.. هل أهداف التعليم في خلال السنوات العشر الماضية على سبيل المثال، تحققت فعلا؟ ما أهداف التعليم في مصر؟ هل التعليم مرتبط بالتنمية؟ لو الأمر كذلك لما انتهى الأمر بالوضع الاقتصادي لبلادنا إلى ما

انتهى إليه الآن. أفلا توجد علاقة بين الوضع الاقتصادي الحالي وبين تردي التعليم؟ أتمنى أن يكون هناك مناقشة حقيقية لمثل هذا الموقف.. وشكرا.

عادل أبو زهرة:

أنا أشكر كل من شاركوا في الندوة.. والتعقيب الآن للأستاذين أ.د. قدري حفني وأ.د. محمد الطيب، ليبدأ د. قدري حفني ويتفضل بالتعقيب.

قدري حفني:

في الحقيقة، لا يوجد عندي تعليقات كثيرة لأنني لو علقت على ما سمعت فسأقول أضيفت مشاكل كثيرة لقائمة المشاكل، لكننا لم نتعرض للمشكلة الأساسية، هذا تصوري. بمعنى أننا تعودنا أنه من جلس صدفة على المنصة مُطالَبٌ بأن يقدم وصفة وحل! لكن من الممكن أن يكون أي من حضراتكم مكاني على المنصة! فالمسألة ليست ما هو الحل؟ هل اتفقنا أولا على صحة التشخيص أو لم نتفق؟ ما أحسه هو أننا لم نتفق على صحة التشخيص، فهناك من لا يزال يطالب الوزارة بالحل، رأيها أن المشكلة في الوزارة أو في الرئاسة أو في إصدار قرارات. نحن لم نتفق بعد عن ماهية جذر المشكلة التي نعاني منها، لقد تفرعت وأضيفت مشاكل كثيرة لكن ليس ذلك هو المقصود لأن المشاكل الكثيرة تعرفونها أكثر مني، فكل الناس عندها تصورات لحلول مشكلات جزئية، إن حل المشكلة هو فتح مدارس أكثر مثلا، وهذه مسألة معروفة ووزير المالية يقول لا توجد أموال لتمويل بناء مدارس جديدة.. فماذا نفعل؟

هذه كلها أشياء عملية، لكن القضية الأساسية هي ما هو سبب الداء؟ فهل اتفقنا على أن هذه المشكلة كانت قديمة ثم تفاقمت؟ لا أشك في ذلك فهناك رؤى مختلفة، ولذلك أنا رأيي أن نقطة البداية أن نتناقش في تشخيص مشكلة المجتمع، ويمكن أن تكون هناك أكثر من رؤية حتى لا نتصور أننا سنتفق على تشخيص واحد، فلابد أن نتفق على جذر المشكلة ثم نتفق على حلها، ليس الحل أن نطرح مشاكل جديدة ولا أن نطالب جهات أخرى بحلها، فمن سيحلها؟! لقد ذكرنا أن المدرسين وأولياء الأمور والطلاب والوزارة.. جميعا يقولون أنه يبذل كل جهده، وأنا أصدقه والكل يقول أنه غير مسئول عما يحدث وأنا أصدقه أيضا، إذن فالمشكلة فوق كل هذا وعلينا أن نتفق أولا على التشخيص .. وشكرا جزيلا.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

محمد الطيب:

إذا سمح لي أستاذنا د. قدري، نحن متفقون إلى حد ما ولسنا مختلفين تماما في التشخيص وفي وسائل العلاج، لقد قلنا جميعا تقريبا نفس الكلام، فنحن لم نختلف مثلا عما يخص التمويل، التمويل من حيث الكم ومن حيث توزيعه، التمويل من حيث مقدار التمويل ومن حيث استخدامه الاستخدام الأمثل، فهذه مسألة نتفق عليها.

هناك سؤال طُرح وهو من أين نبدأ؟ وهذا السؤال يسبقه لو سألنا المجتمع متفقون أم لا؟ بالتأكيد متفقون على إجابة سؤال لماذا نعلم أبناءنا؟ وأنا أعمل في التربية وأعرف أننا نعلم أبناءنا من أجل الامتحان! هذه الإجابة الموجودة في المجتمع، وأي فرد يحاول تغيير هذه المنظومة يصطدم، وبالتالي لابد أن نهدم الامتحان، هذه الكلمة الآتية من كلمة "محنة" وأن يمتحن الشخص أن يوضع في محنة، فما يجب أن يحدث أن تحل فكرة التقويم محل فكرة الامتحان. التقويم يكون تقويما شاملا ومستمرا.

ويُدخلنا هذا مباشرة في الأفكار التي ذكرها الزملاء وأن يشارك في التقويم أشخاص متعددون في جوانب متعددة تتناول الجوانب الفنية والرياضية والموسيقية .. إلخ. وهذه خطوات بدأت بالفعل وليست غيبية، نعم، تقابلنا مشكلات في التطبيق لكن هذه خطة موضوعة بالفعل للتنفيذ.. فكرة التقويم، وقد تكونوا قد سمعتم عن أن التقويم كان سيطبق في الثانوية العامة، وقيل أن الثانوية العامة سوف تصير ثلاث سنوات، وقلنا كلا، سوف نبدأ من الصف الأول الابتدائي، كتقويم شامل ومستمر وألا تنتهي بعد امتحان آخر السنة، ويدخل منها كذلك الجوانب الأخلاقية والجوانب الموسيقية والفنية والرياضية وهكذا، فتكون التربية متكاملة وتدخل في المنظومة التعليمية التربوية كبديل للامتحان.

فكرة السلم التعليمي وتدرج الصفوف من الأول إلى الثاني إلى الثالث... إلخ، فهذه اختناقات، ونحن نتميز عن العالم كله بنظام غريب وهو أن شهاداتنا لها **expire date**، لها مدة صلاحية! بمعنى أن من لا يدخل المرحلة الثانوية بالشهادة الإعدادية خلال شهرين.. تفسد! ومن لا يقدم بعد الثانوية العامة لمكتب التنسيق خلال شهرين .. تفسد! وفي العام الحالي في لجنة التعليم في مؤتمر الحزب اتخذنا قرارا أن تمتد صلاحية شهادة الثانوية العامة إلى ثلاث سنوات، وهي في حاجة إلى تشريع لكي تُنفَّذ إلا أننا نتمنى أن تمتد مدى الحياة.

فكرة السلم التعليمي أنه يجب أن يكون التلميذ هذا العام في السنة الثانية حتى يكون السنة القادمة في السنة الثالثة، وحل هذا الاختناق أن نفتح الطريق ذهابا وإيابا من التعليم إلى سوق العمل ومن سوق العمل إلى التعليم، فإذا أتاني طالب يدرس في الصف الثاني الثانوي ثم اضطرته ظروفه لأن ينزل سوق العمل ثم أحب أن يعود إلى سنته الدراسية فلابد ألا يواجه من يقول له أنك انقطعت وأن فرصة استكمالك للتعليم قد ضاعت! فهناك حلول ومنافذ كثيرة ولابد ألا نغلق كل الأبواب، وأنا أعتقد أن مد صلاحية الشهادة مثلا من الحلول البناءة للغاية.

وفكرة المدرسة المنتِجة ليس الهدف منها تحقيق الربح لكن الهدف منها أن أجعل الطالب يعيش في مناخ تربوي وأعده إعداداً جيدا للمجتمع. وأنا عندي ابن حاصل على بكالوريوس التجارة تخصص تسويق ويقوم بعمل ماجستير في الـــmarketing ، عندما أطلب منه شراء شيء وإحضار الباقي من الثمن يخطئ في الحساب! هذا لأننا نعلمه تعليما منعزلا تماما عن العمل، فلابد أن أتركه يخرج ليعمل ويعود وألا يغلق التعليم الباب أمامه، والمدرسة نفسها تصبح منتجة بأن يفهم الطالب ما هي دراسة الجدوى وما معنى أن تصنع شيئا للمجتمع ليس بهدف أن نحقق ربحا للمدرسة فقط، فهي مسألة تربوية بالدرجة الأولى فلابد أن أعلمه تعليما حقيقيا لأن العالم كله يعلم التلميذ من أجل المواطنة ونحن مازلنا حتى الآن نعلم التلميذ من أجل الامتحان! فلابد من أن نفك هذه المسألة ولابد من أن تهدم فكرة الامتحان ولا بد أن يكون هناك دوما تقويما شاملا ومستمرا، وأن نعلم من أجل المواطنة وأن يكون تعليمنا تعليما به تربية أخلاقية لكل جوانب الشخصية.. شكرا.

عادل أبو زهرة:

نشكر الأستاذين الكريمين على عرضهما الموجز والوافي في ذات الوقت والكلمة الأخيرة الآن يلقيها أ.د. إسماعيل سراج الدين.. فليتفضل.

إسماعيل سراج الدين:

شكرا د. عادل وسأكون مختصرا جدا، أريد فقط أن ألفت نظركم إلى نوع المناقشة التي تمت اليوم والتي قال أ. ياسر سيف أنها متكررة، وأُذكر أن أنجح بلد من الدول النامية نعرفها على الإطلاق هي كوريا الجنوبية التي حولت نفسها من أكثر الدول التي كانت متخلفة إلى دولة تصدر لنا سيارات هيونداي ومنتجات إليكترونية سامسونج، بل وتصدر أيضا إلى أمريكا! لقد رأيت تقريرا في العام الماضي يناقش الأوضاع في كوريا وبداية التقرير تقول إن ما نجحنا به في الماضي لن

ينفعنا في المستقبل، فنبدأ بسؤال أين نريد أن تكون كوريا في العشرة إلى العشرين سنة القادمة؟ وما يجب أن نقوم به من تعديلات في مناهجنا ومؤسساتنا.. هذه الرؤية المستقبلية التي تؤدي إلى وضوح في الخطط، فهؤلاء ناجحون جدا وعندما أتتهم صدمة اقتصادية، عرفوا كيف يتخطوها، ومع ذلك لا يتحدثون أبدا لا عن الإنجازات السابقة ولا عن المشاكل الحالية! إنما شغلهم الشاغل هو مكانة كوريا المستقبلية، وكيفية ربط ذلك بفكرة ورؤية لتحقيقه. وأنا أرى أن ذلك هو الذي يمكن أن يغير نوعية الحوار الذي يتم في قضية مثل قضية التعليم ويتم في مجالات كثيرة أخرى.. وشكرا.

عادل أبو زهرة:

شكرا لكلمة د. إسماعيل سراج الدين، وأكرر شكري للأستاذين الجليلين ولجمهور الحضور، ونلتقي على خير في المحاضرة القادمة إن شاء الله.